الغلاف

اللواء شقير في النشرة التوجيهيّة للعسكريين: إحموا المؤسسة وطبّقوا القانون واحترموا المواطن

أكد المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير في النشرة التوجيهية التي وجهها إلى العسكريين والموظفين في المديرية العامة للأمن العام، في العيد الـ81 للأمن العام، أن الانجاز الحقيقي هو في الجمع بين الأمن والخدمة، والحزم والمرونة، وتطبيق القانون واحترام الانسان. وحيا ما يبذلونه من جهود وتضحيات في مختلف مواقع الخدمة، كما حيا عائلات شهداء الامن العام الذين دفعوا اغلى الاثمان دفاعا عن الدولة وامنها، والمتقاعدين الذين امضوا سنوات من اعمارهم في خدمة المؤسسة

جاء في النشرة التوجيهية:

"واحد وثمانون عاما والامن العام شاهد على تحولات الوطن وشريك في صون استقراره، وفي ظل ما يواجهه من تحديات امنية وسيادية متزايدة، لم يعد الحفاظ على الاستقرار منفصلا عن بناء مؤسسة حديثة وقادرة، تعتمد الامن الاستباقي، والادارة المتطورة، والتنسيق المؤسساتي، والانفتاح المسؤول، وتضع المواطن في صلب الخدمة وتعزز هيبة الدولة.

تحل هذه الذكرى لتأسيس الامن العام اللبناني، فنقف امامها كمناسبة وطنية ومؤسساتية نستعيد فيها مسيرة طويلة من العطاء والتضحيات، ونستحضر امانة المسؤولية التي حملها الامن العام على امتداد عقود، في ظروف لم تكن في اي مرحلة سهلة على لبنان. ان العيد هو مناسبة لمراجعة ما انجزناه، وتقييم ما حققناه، وتحديد ما يتوجب علينا انجازه في المرحلة المقبلة، لأن قيمة المؤسسات لا تقاس بتاريخها وحده، بل بقدرتها على التطور ومواكبة حاجات وطنها ومواطنيها.

اتوجه اليكم جميعا، ضباطا ورتباء وافرادا وعسكريين وموظفين، بأصدق التهاني، واحيي ما تبذلونه من جهود وتضحيات في مختلف مواقع الخدمة، كما احيي عائلات شهداء الامن العام الذين دفعوا اغلى الاثمان دفاعا عن الدولة وامنها، والمتقاعدين الذين امضوا سنوات من اعمارهم في خدمة المؤسسة. اننا نحتفل اولا برجال المؤسسة ونسائها، لان المؤسسات لا تقوم بالمباني والتجهيزات والانظمة وحدها، بل بالانسان الذي يؤمن برسالتها ويؤدي واجبه ويضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

لقد كان الامن العام دائما في قلب الدولة اللبنانية، وتزداد اليوم مسؤولياته اتساعا وتعقيدا مع تغير طبيعة المخاطر، التي لم تعد محصورة بالتهديد العسكري المباشر، بل تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والجرائم العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية والجرائم الالكترونية وتزوير الوثائق والتحديات المرتبطة بحركة الاشخاص والمعلومات عبر الحدود، فضلا عن الازمات التي تنعكس على حياة المواطنين وعمل المؤسسات.

إن الامن العام يقع في مساحة دقيقة تتداخل فيها مقتضيات الامن والسيادة والادارة والخدمة العامة. فهو معني بالملفات الامنية التي تدخل في اختصاصه، ومراقبة حركة الاشخاص عبر الحدود والمعابر، وشؤون الاقامات والسمات ووثائق السفر، والملفات المرتبطة بالاجانب والعمالة الاجنبية، والتنسيق مع القضاء والجيش وسائر الاجهزة والمؤسسات. لذلك لا يمكن اختزال دوره في العمل الامني التقليدي، كما لا يمكن فصل الخدمات الادارية عن وظيفته السيادية.

ومن هنا، فان الانجاز الحقيقي هو في الجمع بين الامن والخدمة، والحزم والمرونة، وتطبيق القانون واحترام الانسان. فالمواطن الذي يقصد مركزا للامن العام يجب ان يرى الدولة في افضل صورها: قانونا واضحا، وإجراء منظما، وسرعة في الانجاز، وتعاطيا محترما ومساواة في تطبيق القواعد. وفي المقابل، فان الأمن العام على الحدود البرية والبحرية أو في المطار يدرك أن موقعه هو نقطة سيادة، ودقة إجراءاته جزء من منظومة أوسع لمواجهة المخاطر العابرة للحدود.

وفي هذا الاطار، شرعت المديرية في ورشة لتطوير الخدمات وتحديث الادارة، وسيستمر هذا المسار ويتوسع. فالتحول الرقمي ليس اختصارا للورق والوقت فقط، بل اعادة بناء طرق عمل، وتحسين التدقيق والتوثيق وحماية المعلومات، وربط قواعد البيانات، وتسريع القرار. لذلك يجب ان تصبح التكنولوجيا جزءا من ثقافة المؤسسة اليومية، بالتوازي مع تبسيط الاجراءات وتطوير الخدمات الالكترونية وقنوات التواصل مع المواطنين.

ويبقى العنصر البشري اساس كل تطوير. فلا يمكن بناء امن حديث بعقلية قديمة، او مواجهة جرائم معقدة بادوات محدودة. لذلك يجب ان يتحول التدريب والتأهيل المستمران الى ثقافة مؤسساتية تشمل الجميع وفق اختصاصاتهم ومسؤولياتهم، مع تعزيز التعاون الاكاديمي والتقني والاستفادة من الجامعات والخبرات المتخصصة، وتحويل الشراكات الى برامج تدريب وبحث وتطوير تساعدنا على فهم المخاطر الجديدة ومواجهتها.

كما ان العلاقة مع القضاء وسائر المؤسسات الامنية والعسكرية، هي علاقة تكامل مؤسساتي. واحترام القانون يبدأ من المؤسسة التي تطبقه، كما ان سلامة الاجراءات الامنية جزء من سلامة العدالة. وعلى كل ضابط ورتيب وعسكري ان يدرك ان القوة التي يمنحها القانون تقابلها مسؤولية، وان اي تجاوز او تعسف او تقصير يسيء الى المؤسسة باكملها.

وفي مجال الحدود، يجب ان يبقى تطوير المعابر وتحسين ادائها أولوية دائمة، فالحدود احدى ابرز واجهات السيادة. والمطلوب هو الانتقال تدريجا نحو ادارة متكاملة للحدود، تقوم على المعلومات والربط والتنسيق والتدقيق والاستباق، وتجمع بين مقتضيات الامن وحاجات المواطنين والاعتبارات الانسانية.

اما امنيا، فعلينا تعزيز القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وربطها بالقرار، فالمؤسسة التي تنتظر وقوع الخطر حتى تتحرك تكون قد خسرت جزءا من المعركة، اما المؤسسة القادرة على اكتشاف المؤشرات المبكرة وفهمها وتحليلها، فتكون اكثر قدرة على حماية الوطن.

وفي هذا السياق، يكتسب التعاون الامني الخارجي

اهمية متزايدة، لأن كثيرا من التهديدات تتجاوز الحدود. وقد عزز الأمن العام علاقاته مع الدول العربية الشقيقة والاجنبية الصديقة والمنظمات الدولية، ولا سيما مكافحة الجريمة بمختلف اشكالها والمخاطر العابرة للحدود. ويجب ان يستمر هذا الانفتاح ضمن رؤية وطنية واضحة، بما يخدم لبنان وامنه وسيادته، من دون ان يكون بديلا من القرار الوطني أو مرجعية الدولة.

ايها العسكريون،

نؤدي واجبنا في مرحلة شديدة الحساسية. فقد تركت الحرب والاعتداءات الاسرائيلية آثارا عميقة على الجنوب وعلى لبنان بأسره وعلى الاقتصاد والمجتمع، ولا تزال قضية الاحتلال للاجزاء اللبنانية واستمرار الاعتداءات والخروقات في صلب التحديات الوطنية. وفي مواجهة ذلك، تعمل الدولة اللبنانية على تثبيت وقف نهائي لإطلاق النار واستعادة سيادتها الكاملة بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية، بما يحفظ حقوق لبنان ويمنع تحويل ارضه الى ساحة مفتوحة للصراعات.

وفي هذا المسار، تبرز اهمية وحدة الموقف الرسمي وتكامل عمل السلطات الدستورية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، بالتنسيق والتعاون مع رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، ودور الامن العام في هذا السياق هو دور مؤسساتي يقوم على حماية الاستقرار، وتنفيذ القوانين والقرارات الرسمية، ومتابعة الملفات الداخلة ضمن اختصاصه، ومنع الفوضى ومنع كل ما يهدد السلم الأهلي.

ان انهاء الاحتلال لا ينفصل عن تثبيت الدولة. وكلما كانت مؤسساتها قوية ومتماسكة وقادرة على القيام بواجباتها، كان لبنان اقوى في الدفاع عن حقوقه. وكل معلومة صحيحة نتابعها، وكل مخالفة او محاولة تهريب نكشفها، وكل مواطن نحترم كرامته، وكل مهمة او اجراء امني ننفذه وفق القانون، هو جزء من بناء الدولة وتثبيت حضورها. وامام هذه المسؤوليات، اطلب منكم الالتزام الكامل بالدستور والقوانين والانظمة والتعليمات، والحفاظ على سرية المعلومات والملفات، وتعزيز التنسيق مع الجيش والقوى الامنية والقضاء والادارات المختصة، والتشدد في مكافحة الفساد والمحسوبيات واستغلال النفوذ، واعتماد الكفاءة والانضباط في تقييم الاداء، وتفعيل الرقابة الداخلية. واشدد على رفع الجهوزية على الحدود والمعابر، والتدقيق في الوثائق، وسرعة انجاز معاملات المواطنين، وتطوير الخدمات الالكترونية، وامن المعلومات، ومواصلة التعلم والتدريب، والاستفادة من التكنولوجيا والعلوم والخبرات الحديثة، لمواكبة التحولات المتسارعة في اساليب الجريمة والتهديد، لأن المؤسسة التي لا تتعلم وتتجدد تفقد قدرتها على المواجهة.

واطلب ممن يتولّون المسؤوليات الاساسية ان يكونوا قدوة في الانضباط والسلوك والاخلاق، وان يستمعوا الى مرؤوسيهم ويتابعوا اوضاعهم، ويكافئوا المجتهد ويحاسبوا المقصر، ويحموا المؤسسة من كل سلوك يسيء اليها. كما اطلب ان يبقى المواطن في صلب عملنا، وان نجعل من الاحترام والدقة والسرعة والنزاهة قواعد ثابتة في كل مركز ومكتب ووحدة.

ان الامن العام الذي نريده في عامه الحادي والثمانين هو امن قوي وحديث، مرتبط بمؤسسات الدولة، منفتح على العلم والتكنولوجيا، حاضر على الحدود والمعابر، قادر على انتاج المعلومة وتحليلها، ومحترف في التعاون الدولي، وفي الوقت نفسه قريب من المواطن ويحترم حقوقه وكرامته ويضع القانون فوق الجميع.

ايها العسكريون،

في هذا العيد، اجدد ثقتي بكم، واضع امامكم امانة المرحلة المقبلة: احموا المؤسسة، وصونوا سرية العمل، واحترموا المواطن، وطوروا قدراتكم، كونوا يقظين على الحدود، صارمين في مواجهة الجريمة، عادلين في تطبيق القانون، وحاضرين دائما حيث تكون مصلحة لبنان.

كل عام والامن العام اكثر قوة ومهنية وحداثة، ولبنان اكثر امنا واستقرارا وسيادة. الرحمة لشهدائنا، والتقدير لعائلاتهم، والوفاء لمن سبقونا، والتحية لكل من يواصل اداء واجبه بصمت وإخلاص.

حفظ الله لبنان ومؤسساته الشرعية، واعاننا جميعا على حمل الامانة واداء الواجب".